سلسلة فقه الحرب (14)

مسار التعلّم استراتيجيًّا

إسرائيل والولايات المتحدة في محاربة الإرهاب الإسلامي

كوبي مايكل



ترجمة: مويلك الشامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مسار التعلم استراتيجيًّا

إسرائيل والولايات المتحدة في محاربة الإرهاب الإسلامي

كوبي مايكل

[Military Strategy Magazine - Summer 2015]

النازعات

ربيع الثاني ١٤٤٧

كوبي مايكل (Kobi Michael) باحث يهودي إسرائيلي، شغل سابقًا منصب نائب المدير العام في وزارة الشؤون الإستراتيجية، كما عمل مستشارًا رفيعًا في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وقضى ثلاثة وعشرين عامًا ضابطًا كبيرًا في استخبارات الجيش الإسرائيلي. ينصبّ اهتمامه البحثي على العلاقات المدنية العسكرية، والاستراتيجية، ودراسات الأمن، وتسوية الصراعات، ولاسيما في ميدان عمليات حفظ السلام والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد صنف وحرر اثني عشر كتابًا ودراسة بحثية، ونشر أكثر من خمسين مقالة وفصلًا في كتب في هذه الأبواب. ومن مؤلفاته الأخيرة: «تحوّلات الحرب وعمليات دعم السلام – The Transformation of the World of War and Peace Support Operations»، في آذار ٢٠٠٩م. ويشغل حاليًّا منصب محاضر أول في دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية في جامعة «أريئيل» (Ariel)، وزميلًا في معهد دراسات الأمن القومي (INSS).

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

جهاد أهل الطريق ومراغمتهم أوجد عند عدوهم معضلة لم تُعهد من قبل في صَنعة الاستراتيجية، ولا استقامت معها سنن الحرب، إذ ألقى هذا الصراع بوطأته على عقول الساسة والعسكريين الأعداء، فبعثر ما أَلِفوه من قواعد، وبدّل ما استقر في أذهانهم من تصورات، فغدوا أمام ظاهرة مستغلقة، متشعّبة المسالك، لا تُجدي معها أدوات النظر العتيقة، ولا تنهض بشأنها طرائق التقدير الظنية. فرسم استراتيجية كبرى تأتلف فيها الغاية السياسية مع الوسيلة القتالية، وتُصاغ فيها التدابير وفق منطق يعقل التعقيد ويحيط بالغموض، لهو أمرٌ لا يُنال -بحسب الكاتب- إلا بتعلّم مركّب، وتشخيص دقيق، وتمحيصٍ يتناول البيئة العملياتية في أطوارها المتبدلة، ومآلاتها المتقلّبة، ثم يقيس عليها، ويُعيد تقويم الأهداف والمناهج وفقًا لِما استجدّ من معارف وتقديرات. وقد عمد هذا المقال إلى استنباط مفهومٍ نافع سماه «حيّز الخطاب»، يعبّر به عن ساحة التفاهم والمراجعة والتشاور بين المستويين السياسي والعسكري، فميّز بين **الخطابِ المنغلق** الذي يُكرّس الركود، ويَمنَع المراجعة، ويفضي إلى تكلس الرؤية، و**الخطابِ المنفتح** الذي تُبسَط فيه الآراء، وتُراجَع فيه الفرضيات، ويُفسَح فيه المجال للنقد والاستدراك، حتى يُثمر ذلك تعلّمًا استراتيجيًّا راشدًا،

يقوى به التخطيط، وتستقيم الرؤية، وتُسَدّد به الخُطا نحو بناء استراتيجية ملائمة، تراعي تعقيد الخصم، وتوازن بين المقاصد والوسائل، وتُنجز التناسق المنشود بين العقل والتدبير، وبين القصد والتنفيذ.

وأهل الطريق أولى بهذا الكلام منهم، بل هو ألصق –لمن خبِر الأمر تأصيلًا وعملًا– بمقاصد الجهاد وطبيعة الواقع الذي نحن فيه. وكم جرّ الفِصام بين ما ذُكر آنفًا إشكالات وويلات على مسار العمل!

وإلى الله الابتهال بأحبّ ما يُتوسّل به إليه أن يهدي للرشاد ويسدد الخُطا.

مويلك

مدخل

يُطلَق مصطلح «الإرهاب الإسلامي» على الهجمات الإرهابية التي تشنّها جماعات الجهاد الإسلامي، والتي تسعى إلى تقويض النظام الإقليمي والعالمي القائم على الدولة القومية وحدودها المعترَف بها، وإحلال الدولة الإسلامية الموحدة مكانه. وهي تبتدئ سعيها في بلاد الشام، ثم تسعى إلى التمدد في سائر أرجاء الشرق الأوسط، فإلى أوروبا وما وراءها. ومن ثَم، فإنّ تفشي الإرهاب الإسلامي في أرجاء الشرق الأوسط يزعزع استقرار الدول العربية المعتدلة، ويهدد الديمقراطيات الغربية التي تناهضه اليوم.

ولكي تحقق الاستراتيجية غاياتها السياسية، لا بد أن تُوفِّق توفيقًا أمثل بين الجهد العسكري وتلك الغايات. غير أنّ الإرهاب الإسلامي يطرح تحديًا مستجدًّا يعرقل قدرة الساسة الغربيين وقادة جيوشهم على وضع استراتيجية كبرى متماسكة وملائمة، لِما ينطوي عليه من تعقيد بالغ؛ فهو لغز فكري وثقافي لم يبلغ من الفهم بعدُ مبلغًا كافيًا عندهم. ولهذا، فإنّ الساسة يجدون العنت في صوغ غايات سياسية تتناسب مع حجم التحدي، كما أنّ القادة العسكريين يكابدون في رسم أعمال قتالية تحقق تلك الغايات[١]. وهذه الفجوة

---

(1) Ya'acov Banjo and Giora Segal, "The Operational Focus and the Strategic Value Focused Operation – A Proposal for a New Approach for Operating the Military Force", *Ma'arachot*, Issue 455, June 2014, p.6 (Hebrew). This article is also available in English in *Infinity Journal*, Vol. 4, No. 4, 2015, ISSN 2312-5888.

في المواءمة بين الطرفين قد تفضي إلى أزمة توقعات، ثم إلى أزمة ثقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية.

إنّ تعقيد التحدي الذي يطرحه الإرهاب الإسلامي[1]، يوجب على السياسيين والعسكريين كليهما أن يخوضوا عمليات تعلّم وتشخيص مركّبة، يُحسنون بها تفسير البيئة العملياتية، ويُقوّمون بها صلة الغايات السياسية بمسارات الفعل العسكري، ويعدّلونها تبعًا لذلك في سبيل وضع استراتيجية ناجعة. ولضمان تحقق هذا التعلّم، لا بد من إنشاء حيّز خاص بالحوار[2]، يُعرف بـ«حيّز الخطاب المفتوح»، يُلغى فيه الحاجز الهرمي الفاصل بين الساسة والقادة، فتقوم بينهم شراكة فكرية جامعة.

وقد حفلت المؤلفات المعاصرة بكثير من البحث في قضايا التعلّم، على المستويين الفردي والتنظيمي، وفي طرائق التعلّم المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، إلا أنها لم تُعنَ عناية كافية ببحث سبل التعلّم التي تتجاوز الحدود الهرمية بين

---

(1) Jeffrey, James, 2015b. "The ISIS Fight and the State of the Union Address", PolicyWatch 2358, *Washington Institute*, January 21, 2015; Kaidanow, Tina, (Ambassador, Coordinator for Counterterrorism), 2015. "Expanding Counterterrorism Partnerships: U.S. Efforts to Tackle the Evolving Terrorist Threat", *Washington Institute Policy*, January 26, 2015.

(2) Michael, Kobi, 2007a. "The Dilemma behind the Classical Dilemma of Civil–Military Relations", *Armed Forces & Society*, Vol. 33(4), pp. 518-546.

المستويات. وهذه السبل التعلّمية العابرة للتسلسل الهرمي لا تُعدّ فردية ولا تنظيمية ولا عسكرية صرفة، بل هي نمط فريد بذاته.

وثمة إشكال آخر يكمن في قصور الفهم لطبيعة الإرهاب الإسلامي؛ فرغم ما يمتاز به من سمات تفرقه عن سائر ضروب الإرهاب، ورغم أنه بات تحديًا جللًا للاستقرار الإقليمي والعالمي وللديمقراطيات الصناعية، فإنه لا يزال ظاهرة عصية على الحل. ونجد في دراسة شاملة أصدرتها مؤسسة «راند» عن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق شهادة بالغة الدلالة على مدى هذا القصور[١]، وما ينجم عنه من تبعات استراتيجية؛ إذ خلصت إلى أنّ الغرب، بعد ثلاثة عشر عامًا من الحرب، لم يُفلح في وضع استراتيجية ناجعة تُنهي الإرهاب الإسلامي قضاءً مبرمًا.

ويمكن لمفهوم «حيّز الخطاب» الجامع بين الساسة والقادة أن يسدّ هذه الثغرات. وهذه المقالة تروم تطوير هذا المفهوم الأصلي[٢]، بتحديد صنفين من حيّز الخطاب (المفتوح والمغلق)، واستجلاء الصلة بين التعلّم الاستراتيجي وحيّز الخطاب المفتوح، ثم بيان الشروط اللازمة لقيام هذا الحيّز.

---

[1] Robinson, Linda Paul D. Miller, John Gordon IV, Jeffrey Decker, Michael Schwille, Raphael S. Cohen, 2014. Improving Strategic Competence Lessons from 13 Years of War, Prepared for the United States Army and Published by the RAND Corporation, Santa Monica, California USA, ix-xix, 31-84.

[2] Michael, Kobi, 2007a. "The Dilemma behind the Classical Dilemma.

وإذ كانت إسرائيل تخوض مواجهة مع الإرهاب منذ نشأتها، وقد خاضت على مدى العقدين الأخيرين قتالًا ضد الإرهاب الإسلامي، فإنّ تجربتها تصلح أن تُتّخذ نموذجًا فريدًا يُدرس في هذا السياق.

وتهدف هذه المقالة إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسة:

١- كيف يُعجز الإرهاب الإسلامي السياسيَّ والقائدَ عن تحديد الاستراتيجية الأنسب لتحقيق الغاية السياسية؟

٢- أيُّ نوع من الخطاب بين المستويات يمكن أن يضمن أوفى قدرٍ من التوافق بين الاستراتيجية والغاية السياسية؟

٣- ما شروط إنشاء حيّز الخطاب الملائم؟ وما الحواجز التي تحول دون إنشائه؟

جوهر الإرهاب الإسلامي وتأثيره في تعقيد العلاقة بين السياسي والقائد العسكري

كانت هجمات تنظيم «القاعدة» على الولايات المتحدة في تنزانيا، وعلى المدمّرة الأمريكية «كول» في اليمن، ثم الهجوم المروع على برجي التجارة في «الحادي عشر» من أيلول عام ٢٠٠١م، محطات فاصلة في تطور ظاهرة الإرهاب الإسلامي. فلمّا أعلن الرئيس بوش «الحرب العالمية على الإرهاب»، وأمر القوات الأمريكية بغزو أفغانستان والعراق، فقد صرّح بذلك أنّ الإرهاب

الإسلامي هو العدو الرسمي للولايات المتحدة والغرب. وعلى الرغم من بعض النجاحات العملياتية التي تحققت ضد قوى الإسلاميين، ومن مقتل زعيم «القاعدة» ومؤسسها أسامة بن لادن، إلا أنّ التنظيم ما يزال يحتفظ بفاعلية عالمية في نشاطه. بل إنّ ما أضعف هذا التنظيم لم يكن ضربات التحالف الغربي فحسب، بل التصدع الداخلي الناجم عن خلافات منهجية وشخصية أفضت إلى انشقاق بعض الجماعات عنه. ويُعدّ انبثاق تنظيم «الدولة» عن «القاعدة»، وما أثاره من موجة عنف وحماسة، أمرًا أساسيًّا في اتساع رقعة الإرهاب الإسلامي في الشرق الأوسط، وتمدد آثاره إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

لقد استولت «القاعدة» وتنظيم «الدولة» وسواهما من التنظيمات على أراضٍ واسعة، ومحت حدودًا دولية، وألهبت مشاعر كثيرين، منهم شبان مسلمون من شتى أنحاء العالم. وقد تطوّع هؤلاء الشباب رجالًا ونساء في صفوف تنظيم «الدولة»، ثم عاد بعضهم إلى بلدانهم الأصلية إرهابيين مدرَّبين مشبعين بالعقيدة، ليهيؤوا الأمر لخلايا إرهابية وتأسيسها، ويشكّلوا تهديدًا داخليًّا لتلك الدول. وهكذا باتت الديمقراطيات الغربية تواجه تهديدًا مزدوج الجبهة: في الشرق الأوسط من جهة، وفي الداخل الآخذ في التنامي من جهة أخرى.

ويتميز الإرهاب الإسلامي بخصائص تفرّقه عن سائر ضروب الإرهاب التقليدي؛ فأهم ما يُفردُه أنه عابر للحدود، وعابر للأمم، وعالميّ النزعة. فهو شبكة مترابطة من التنظيمات، تتعاون بصور شتى، وغايتها تقويض النظام الإقليمي القائم، ومحو الحدود القائمة، وإقامة دولة إسلامية موحدة، ثم توسيع رقعتها على امتداد العالم. وجماعات الإرهاب الإسلامي بالغة التوحش، شديدة البطش، بارعة في استغلال وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، ولا سيما شبكات التواصل، لبث رسائلها، وتضخيم هيبتها، وبث الرعب منها. ولها، فوق ذلك، قدرة واسعة على امتلاك السلاح، بما في ذلك أسلحة جيوش الدول، بل والأسلحة الكيماوية في بعض الحالات. وحين تستولي هذه الجماعات على أراضٍ، فإنها تباشر تقنين سلطتها، وبناء بِنية حُكمية للدولة الإسلامية المزعومة. فهي تسلك بذلك مسار تحول متسارع من جماعات إرهابية ما دون الدولة إلى فواعل شبه دولة.

وإنّ هذه السمات الفريدة للإرهاب الإسلامي تجعل منه تحديًا ثقافيًّا وفكريًّا لا يقل فرادة؛ إذ يعجز كثير من الغربيين عن إدراك جاذبية هذه الظاهرة، ويحاولون عبثًا فهمها ضمن أنساقهم الفكرية الغربية. وقد وجّه **ريموند إبراهيم** (Raymond Ibrahim) نقدًا حادًّا لرئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية **بريينان** (Brennan) في تفسيره لدوافع المتطوعين في داعش، قائلًا: «حين يُصرّ بريينان

وهارف (Harf) وسواهم على أنّ الجهاديين لا تحركهم دوافع دينية، بل هم نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، أليس في هذا التجاهل التام لـ«الآخر» ولدوافعه الغريبة، وتغليب الأنساق الغربية المألوفة، أبلغ صور الغطرسة الثقافية؟»[١].

وقد أدرك **لورنس العرب**، إبان الثورة العربية الكبرى في الحرب العالمية الأولى، فرادة الحرب غير النظامية، إذ قال: «إنّ الحرب غير النظامية أعظم شأناً من الهجوم بالحِراب، وأرهق للنفس من الانضباط المريح في جيوش الطاعة التقليدية»[٢].

وإذ رأى أنّ هذه الظاهرة ذات طابع مجرد، تتضمن فلسفة ونظرية تمس الجوانب الميتافيزيقية، فقد ألزم نفسه ببناء نظرية ملائمة لفهمها[٣].

الإرهاب الإسلامي ضربٌ من ضروب الحرب غير النظامية، يزيد عليها تعقيدًا وتشعبًا بما له من خاصّتين فريدتين: الانبثاق والسرعة. فهو لم يتبلور بعد في صورة جلية مستقرة، ومع ذلك فإنه يظهر بغتة، ويتحول تحولات كلية متسارعة، وينتقل سريعًا من ساحة إلى أخرى، ويُخلف آثارًا متعددة الأبعاد.

---

(1) Raymond Ibrahim "The CIA Doesn't Know Why Muslims Join ISIS", *Middle East Forum*, March 18, 2015.

(2) Laurence Thomas Edward, *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph*, 340.

(3) Ibid, 165.

وليس ثمة نظرية استراتيجية محكمة أو نموذج راسخ يُعتمَد لهزيمة هذا التحدي المركّب.

وفي الحالة الإسرائيلية، ينبع هذا التعقيد من كثرة التنظيمات المختلفة القابعة في جوارها الجغرافي المباشر؛ وقد قال نائب رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق: «إنّ ميدان التقييم لدينا ميدان إشكالي، ويجب أن يتبدّل تبدلًا تامًّا؛ إذ يجب أن نُعدَّه اليوم لمواجهة «القاعدة» وتنظيم «الدولة» والسلفيين في سيناء، والتغيرات في لبنان حيث لم يعد هناك «حزب الله» وحده، بل تنظيم «الدولة» و«جبهة النصرة» أيضًا»[١].

وقال عضو الكنيست **عوفر شيلاح** (Ofer Shelakh): «إنها معضلة فكرية هائلة. لكننا لا نُغيِّر مفاهيمنا... ما نزال متمسكين بأنساق قد تجاوزها الزمان، ولم ننشئ سياسة، ولا جيشًا مهيًّأ حقًّا لمواجهة ما يعترضه»[٢].

وتشهد التجربة الأمريكية كذلك على أنّ هذا التحدي إنما هو فكري ومفاهيمي، كما جاء في مطلع دراسة «راند» حول تجربة الولايات المتحدة في

---

(1) Amir Rappoport, "Yair Nave in First Interview about 'Protective Edge' and the Professional Management in the IDF", *Israel Defense*, January 8, 2015 (Hebrew).

(2) Amos Harel, "Ofer Shelach: it was a known in advance war, protective edge failure will necessary happen again", *Ha'aretz*, April 2, 2015 (Hebrew).

أفغانستان والعراق: «إنّ الجيش الأمريكي يُقِرّ بأنّ ثمة الكثير من الجهد الفكري الواجب بذله لاستخلاص العِبَر من هذه التجارب»[١].

إنّ هذا الواقع يجعل التعاطي مع ظاهرة الإرهاب الإسلامي عملًا يتجاوز مجرد العمليات العسكرية والاستخباراتية الوقائية المعتادة؛ فهو عبءٌ مركّب على كاهل القيادة السياسية، لكنه أكثر تعقيدًا على الجيش، لِما في طبيعته من انضباط مهمّاتي صارم، ومنطق محدد لا يتسع لكثيرٍ من التبديل. فبعض مقتضيات هذا النضال داخلة في طبيعة المؤسسة العسكرية، وبعضها غريب عنها، بل قد يقع التناقض بين تلك المقتضيات؛ فلا بد من نظر استراتيجي شامل يوفق بينها ويؤلّف، وهو نظر جدلي عسيرُ التطبيق[٢].

وقد كابدت إسرائيل من هذا الخلل في عملية «الجرف الصامد»[٣]، إذ لم يكن بين الغايات السياسية والأفعال العسكرية اتساق: «لقد كانت هناك

---

[1] Robinson et al, *Improving Strategic Competence*, 2014, ix.

[2] Ben-Ari, Eyal, Yehudit Sher and Ariel Vainer, 2013. "The IDF in Operation Cast Lead: From Hybrid Wars to Combinatorial Militaries", In Ephraim Lavi (ed.), *Civil-Military Relations in Israel: Implications for Decision-Making about Issues of War and Peace*, Tel Aviv University: Tami Steinmetz Center for Peace Studies. pp. 87-98. Ben-Ari, Eyal, Zev Lehrer, Uzi Ben-Shalom and Ariel Vainer, 2010. *Rethinking the Sociology of Combat: Israel's Combat Units in the Al-Aqsa Intifada*. Albany: State University of New York Press.

[٣] عملية «الجرف الصامد» أطول وأعنف عدوان عسكري إسرائيلي على غزة حتى تاريخه (٨ تموز–٢٦ آب ٢٠١٤م)، وقد اندلعت عقب خطف ثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية، وتبع ذلك

سياسة جديدة، لكنّ الجيش لم يُعِدّ خططه، ولا مخازنه، ولا حالته الذهنية بما يلائم... وإن كنتَ تبغي تغيير مفهوم العمل العسكري تغييرًا تامًّا، فلا بد لك أولًا من عقد مباحثات رسمية في الحكومة، وتحديد ما يترتب على ذلك من آثار، والاستعداد لها سلفًا، لا أن تُفاجأ بحرب تمتد لخمسين يومًا!»[١].

وكسائر الديمقراطيات، بل لعلها أشدهن ابتلاءً، فإنّ إسرائيل مضطرة إلى بذل جهد كبير لضمان أن تكون سياساتها واستراتيجياتها موافقة ما أمكن للتحديات المحدقة بها. غير أنّ بعضهم يذهب إلى أنّ «إسرائيل لا تمتلك استراتيجية –لا سياسية ولا عسكرية– لمواجهة أعدائها اليوم؛ فإنّا في الشمال والجنوب نُجابه كيانات ما دون الدولة، لا تقع عليها مسؤولية واضحة عن الأراضي التي تسيطر عليها، ويصعب التوصل إلى أي تسوية معها»[٢].

وإنشاء استراتيجية ملائمة، تُقَلِّص أثر التقديرات الذاتية في تقويم المواقف، يتطلب مسارًا معرفيًّا قائمًا على إدراك السمات الخاصة بكل وضع أو تهديد، وتأويلها حق تأويل، وابتداع معجم مشترك لصياغتها وتوصيفها[٣]. وقد عُرِف

تصعيد متبادل أفضى إلى اندلاع الحرب. شملت العملية قصفًا جويًّا ومدفعيًّا كثيفًا، تلاه توغل بري محدود. قُتل فيها ٢٢٠٠ من المسلمين بينهم عدد كبير من الأطفال. [مويلك].

(1) Amir Rappoport, *Israel Defense*, January 8, 2015 (Hebrew).

(2) Amos Harel, *Ha'aretz*, April 2, 2015 (Hebrew).

(3) Ya'acov Banjo and Giora Segal, *Ma'arachot*, Issue 455, June 2014, p.6 (Hebrew).

هذا المسار المعرفي عند جاك ليڤي (Jack Levy) باسم: «التعلّم التشخيصي المركّب» (Complex-Diagnostic Learning)[١].

عملية التعلّم شرط سابق لوضع استراتيجية شاملة توافق التحدي

لقد حظي مفهوم التعلّم بنصيب وافر من البحث في مختلف العلوم. وقد عرّفه جاك ليڤي بأنه تغير في المعتقدات أو نشوء معتقدات ومهارات وإجراءات جديدة، ناجمة عن ملاحظة التجربة وتفسيرها، ورآه عملية نشطة لاكتساب المعرفة وصياغة البُنى التحليلية.

وقد ميّز بين **التعلّم السببي** (causal learning)، وهو تغيير المعتقدات نتيجة الافتراض حول علاقة السبب بالنتيجة وتأثيرها على مآلات الأفعال، و**التعلّم التشخيصي** (diagnostic learning)، وهو تغيير المعتقدات نتيجة تعريف الحالات أو الأفضليات أو الأهداف أو قدرات الآخرين النسبية. كما فرّق بين درجتين من التعلّم: **التعلّم البسيط**، ويقع حين تُفضي المعطيات الجديدة إلى تعديل في الوسائل وخطط العمل، و**التعلّم المركّب**، وهو الذي ينتج عن إدراك التوتر بين القيم، فيفضي إلى تعديل في تعريف الغايات والوسائل جميعًا[٢].

---

[1] Jack S. Levy, 1994. "Learning and Foreign Policy: Sweeping a Conceptual Minefield", *International Organization*, Vol. 48(2), pp. 279-312.
[2] Ibid.

ومن ثَمّ يُمكن اعتبار التعلّم السببي البسيط ضربًا من التعلّم التكتيكي، أي التكيف والتأقلم، بينما التعلّم التشخيصي المركّب هو التعلّم الاستراتيجي، أي إعادة بناء الإدراك الكلي للموقف. ومن وجهة معرفية، فالتعلّم التكتيكي تحديث للهياكل الإدراكية القائمة، في حين أنّ التعلّم الاستراتيجي هو تبديل لهذه البُنى وتوسيع لها.

وقد عالج **فيليب تتلوك** (Phillip Tetlock) التعلّم من زاوية التصادم مع التعقيد المعرفي، حيث يطور الفرد خرائط إدراكية أكثر تشعبًا وعمقًا، ويغدو أكثر قابليةً للنقد الذاتي(١). وربط تتلوك بين خرائطِ الإدراك المتطورة لدى الفرد، وممارساتِ التعلّم التنظيمي، إذ رأى أنّ جوهر التعلّم التنظيمي في حقيقته هو التعلّم الذي يباشره الأفراد داخل هذا التنظيم، وخلُص إلى أنّ القول بأنّ التنظيمات تتعلم قولٌ لا سندَ له تحليليًّا. وتعد هذه الرؤية ذاتَ شأن خاص في حديثنا عن عملية التعلّم في «حيّز الخطاب» الذي يجمع السياسيين والعسكريين، إذ هو لقاءٌ أكثر تجريدًا وتعقيدًا من البناء التنظيمي الرسمي المعتاد.

لكنّ الأدبيات السائدة في التعلّم لا تُعنى كثيرًا بالتعلّم العابر لحدود التنظيم، كالحوار بين رجل الدولة والقائد العسكري؛ ويُفترض أنّ غياب البِنية الرسمية في

---

(1) Philip.E Tetlock, 1991. "Learning in U.S. and Soviet foreign policy: In search of an elusive concept. Introductory chapter", in G. Breslauer & P.E. Tetlock (Eds.), *Learning in U.S. and Soviet foreign policy*, Boulder, CO: Westview.

مثل هذه اللقاءات يجعل تنظيم البُنى الإدراكية المشتركة أمرًا أعسر، ويُعقّد التعلّم، بما يمنح مزية نسبية للمعرفة الأكثر نُضجًا لدى العسكر في حواراتهم مع الساسة[١].

فالتعلّم الاستراتيجي مؤسَّسٌ على عملية معرفية تجريدية، تتطلب سعة أفق وإبداعًا، ونظرة شاملة مترابطة. وقد طوّر الجيش، على مدى العقد الأخير، أدبيات وبنية معرفية تعزز هذا اللون من التفكير، باعتباره أداة لازمة لتحسين مقارباته في مواجَهة التحديات العسكرية المعقدة في الحروب غير المتكافئة (asymmetrical conflicts). وتُؤسَّس هذه المقاربات على مفهوم «التصميم»، وهو مفهوم معماري يختلف عن المفهوم الهندسي؛ إذ يُنظر إلى الحملة العسكرية فيه على أنها كلٌّ متكامل، فيُصاغ فيه التصور السياسي أولًا، ثم يُصمم المفهوم العملياتي «على هيئة كلٍّ متسق من الأفكار والمراحل، حتى قبل الشروع في التخطيط التفصيلي»[٢].

وعلى النقيض من ذلك، تُظهر التجربة الإسرائيلية ضعفًا في قدرة القيادة السياسية على إنتاج المعرفة. فقد جاء في أحد التوصيفات: «إنّ تتبع أداء

---

[1] Kobi Michael, 2009. "Who Really Dictates What an Existential Threat Is? The Israeli Experience", *Journal of Strategic Studies*, Vol.32(5), 2009, pp.687 — 713.

[2] Dudi (Yehuda) Alon, "Processes of Military Decision Making", *Military and Strategic Affairs*, Vol. 5, Issue 2, September 2013, p. 9.

الحكومات الإسرائيلية على مر العقود يُثير القلق من افتقارها –وما زالت تفتقر– إلى القدرة على التعلّم... لم تطوّر هذه الحكومات استراتيجية ملائمة في قضايا الأمن والنزاعات العنيفة والحرب... فالحكومة التي لا تتعلم، تظل متخلّفةً عن مجريات التبدل الإقليمي»[(١)].

ومع أنّ الجيش قد ترسّخت فيه تقاليد التعلّم، وتتجلى في بِنيته التنظيمية، وإجراءاته، وثقافته المؤسسية التي تجعل التعلّم ركنًا من أركان الدُربة العسكري؛ فإنّ المستوى السياسي يفتقر إلى مثل هذه الوظائف والأنساق. وهذا الخلل يفضي إلى فوارق في المعرفة تميل بكفتها إلى جانب الجيش، فيغدو ما يصدر عنه من علم ومعرفة موضع الثقة والاعتماد. بل إنّ المعرفة التي يبتكرها الجيش ويطورها، تتحول إلى عنصر مهم في صنع القرار في الدولة[(٢)]. ويمكن رأب هذا الصدع المعرفي بخطاب رصين متبادل بين السياسي والعسكري، يكون ميداناً خصبًا لإنتاج المعرفة ذات الصلة. وهذه المعرفة الجديدة ينبغي أن تمكّن من

---

(1) Dov Tamari, Israel's Security Conception – Definitions and Characteristics, Herzelia Forum for Shaping Israel's Security Conception, *Institute for Policy and Strategy*, Lauder School for Governance, Diplomacy and Strategy, June 2014, p.4 (Hebrew).

(2) Kobi Michael, 2007b. "The Israel Defense Forces as an epistemic authority: An intellectual challenge in the reality of the Israeli - Palestinian conflict", *Journal of Strategic Studies*, Vol. 30(3), pp. 421 – 446.

إعادة النظر في الأهداف السياسية، وفي المسارات العسكرية المقررة، ضماناً لأقصى درجات التلاؤم بينهما؛ وهذا معنى الاستراتيجية.

غير أنّ ثمة عائقًا يعوق ترسيخ هذا الخطاب، وهو ميلُ الجيش إلى التركيز على الشؤون التكتيكية والعملياتية، استنادًا إلى آليات التقويم ما بين العمليات. فغاية هذه التقييمات أن تكتشف مواطن الخلل بين ما وضع من تدابير وما أُنجز منها، أي بين التخطيط والتنفيذ، وتُحدد ما ينبغي من التعديلات في سبل التنفيذ (أي: التعلّم البسيط: التكيف أو المواءمة). لكنّ هذه الآليات لا تصلح لمعالجة القضايا الاستراتيجية، ولا تُسعف في إنضاج التفكير وتطوير المعرفة الملائمة لسياقاتٍ مركّبة. ومن الشواهد على ذلك: استخلاص العِبَر من حرب لبنان الثانية، ثم إسقاطها على عملية «الرصاص المصبوب»[١]، مما أفضى إلى سقوط عددٍ كبير من الضحايا الفلسطينيين، وصدور تقرير غولدستون[٢].

---

[١] عملية «الرصاص المصبوب» شنّها الجيش اليهودي على غزة (٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨م–١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م)، بزعم وقف «حماس» والجماعات الفلسطينية عن إطلاق الصواريخ. بدأت العملية بغارات جوية مكثفة، تلاها اجتياح بري، وأسفرت عن دمار واسع في البنية التحتية، وارتقاء عدد من الشهداء كثير منهم من عامة المسلمين؛ أطفال ونساء وشيوخ. [مويلك].

[٢] تقرير صدر عن بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن العدوان اليهودي على غزة (٢٠٠٨–٢٠٠٩م)، بعد «الرصاص المصبوب». وقد رأس تلك البعثة القاضي اليهودي الجنوب أفريقي **رِتشارد غولدستون** (Richard Goldstone). اتهم التقرير الكيان الإسرائيلي بارتكاب مجازر بحق عامة الناس، واستهداف متعمد للبنية التحتية المدنية، كالمستشفيات والمدارس ومقرات الأمم

وليس هذا خاصًّا بالجيش الإسرائيلي، بل تُعاني منه جيوش أُخَر، ومنها ما رصده ألن (Allen) وكوتس (Coates) في التجربة الأمريكية، حيث قالا: «لقد انشغل القادة العسكريون في قضايا عملياتية وتكتيكية لا ترتبط بتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها القيادة المدنية. والتركيز على قضايا تكتيكية لا تخدم الرؤية الاستراتيجية يُعدّ مثالًا بينًا على قرارات خاطئة من المستوى الثالث (EIII) من القادة العسكريين»[١].

المتحدة. وذكر أنّ العدوان نُفّذ بـ«قصد بث الرعب في نفوس المدنيين»، واتّسم بـ«الاستخدام المفرط للقوة» و«اللامبالاة بأرواح الأبرياء». ولم يُبرِّئ التقرير «حماسًا»، بل اتهمها بإطلاق صواريخ عشوائية على «المدنيين» في جنوب فلسطين المحتلة، ورأى في ذلك انتهاكًا للقانون الدولي! ثم إنّ التقرير نفسه طُعن في صدقيته بعد حين، حين تراجع غولدستون (المعروف «بنزاهته»!) عن بعض فقراته ونتائجه، بعد ضغط سياسي وإعلامي، فكان ذلك التراجع ماءً أُريق على ناره، فتلاشى أثره، وانفضّ الناس عنه، واستراح المحتل. فلم يكن التقرير سوى صرخةً في واد، أو نفخًا في رماد؛ فسلطانه لم يتجاوز جدران المؤتمرات، ولا خرج من أسفار المنظمات، إلى ميدان الردع وكف العدوان، أو حتى مسالك الإنصاف. بقيت آلة الحرب اليهودية تمخر الأرض فسادًا، لا ترفع رأسًا بمحكمة دولية فضلًا عن تقرير لا يساوي الورق الذي خُطّ فيه. لم يُفضِ التقرير –كبقية التقارير والمؤتمرات– إلى محاسبة تُذكر، ولا عقوبة تُفرض، ولا تغيير في نمط العدوان، بل استمر العدوان، وتوالت الحملات، تارة تحت مسمى «الجرف الصامد»، وأخرى باسم «حارس الأسوار»، كأنّ الجرائم تسير في نسقٍ لا ينقطع، وكأنّ «العدالة» لا تتجاوز الورق والحبر. ولعل المشاهَد الآن من حرب غزة ينبئكَ كيف كانت كل التقارير والاجتماعات والمؤتمرات الطارئة وغيرها تمكين للعدو وذرّ للرماد في أعين السذج المرجّين خيرًا من المجتمع الدولي ووكلائه. [مويلك].

[1] Charles D. Allen & Breena. E. Coates, 2009. "The Engagement of Military Voice", *Parameters*, Winter 2009-10, p. 79.

وقد انتهت دراسة شاملة لمؤسسة «راند» إلى نتيجة مماثلة، مفادها أنّ الجيش الأمريكي يميل إلى استيعاب الدروس التكتيكية والعملياتية من حروبه السابقة، ويُحاول إسقاطها على حروب لاحقة، في حين أنّ تلك الحروب تتطلب فهمًا استراتيجيًّا أوسع، ونمطًا من التفكير خارج القوالب والأنساق المعتادة، لا يكتفي بإعادة تدوير التجربة الماضية(١).

ولهذا، فإنّ الاستفادة من آليات التعلّم العسكري التقليدية تظل محدودة، بل قاصرة عن الاضطلاع بالجانب المعرفي المطلوب في سياق مكافحة الإرهاب الإسلامي، وهو تحدٍّ بالغ التعقيد، لا يُجدي فيه إلا التعلّم التشخيصي المركّب. وهذا الضرب من التعلّم يُستدعى في كل نازلة استراتيجية، لِما في هذه النوازل من جِدّةٍ وافتراق عن السوابق، وما يتبع ذلك من تهافت المعرفة المتراكمة، وعدم صلاحيتها للواقع الجديد. وهو تعلّم لا يكتمل إلا بالتساؤل، والنظر النقدي.

ولتوفير البيئة المناسبة لهذا النمط المعرفي، فإنّ على الجيش أن يُفصح عن علمه وخبرته التي راكمها، وعلى القيادة المدنية أن تُنصت له، حتى وإن خالفها في المنهج والرؤية(٢). ذلك أنّ التعلّم المركّب –وقد سُمي في بعض الأبحاث «التفكير المنظومي (system-oriented thinking)– ليس هيّنًا، بل يهزّ البنى

---

(1) Robinson et al, *Improving Strategic Competence*, 2014, xi.

(2) Allen & Coates. "The Engagement of Military Voice", *Parameters*, 2009, p. 82.

القائمة، ويزعزع النماذج المعرفية السائدة، ما يُثير مقاومةً واعتراضًا. ومَن أراد أن يُفكر تفكيرًا منظوميًّا، فعليه أن يتجاوز مستوى الوصف والمعلومات (المستوى التوصيفي)، إلى ميدان التأويل والنقد والتركيب، لإبداع فهم جديد. وهذا المسار في صناعة المعرفة عملية دائرية تبدأ من النظام القائم، ثم تنتقل إلى النظام الناشئ، ثم تتشوّف إلى النظام المأمول، وحين يصير هذا الأخير أمرًا واقعًا، تُستأنف الدورة من جديد.

وإنّ هذا النمط من التعلّم الاستراتيجي يزيد من احتمال صوغِ تصوّرٍ للعمل، يمكن نقله من الفضاء الاستراتيجي النظري المجرد إلى حيّز الواقع العملي. وهو تعلّم يشبه عمل المهندس المعماري في إبداعه وتصميمه، لا عمل المهندس التنفيذي في مباشرته لتنفيذ التفاصيل. والفارق بينهما هو الفرق بين «صياغة المسألة» (problem setting) و«حلّ المسألة» (problem solving).

فالاستراتيجية يمكن فهمها على أنها ممارسة للتعلم المنهجي، بما يتيح السير في بيئة مركّبة بتروٍّ وحكمة، لاستكشاف ما تغيّر، وتتبع ما يتطور، واستشراف ما يمكن أن يتبدّل. وفي بيئة مضطربة متقلبة كبيئة الإرهاب الإسلامي، يغدو التعلّم بذاته رحلة لا تنتهي في درب بناء المعرفة.

إنّ التعلّم، وتوليد المعرفة، هما في جوهرهما تحدٍّ ذهني ومعرفي[١]، لا يتحقق إلا بشراكة كاملة بين القيادتين السياسية والعسكرية. وفي هذه الشراكة لا يمكن الركون إلى الفصل التقليدي بين العسكري والمدني، لأنّ واقع الإرهاب الإسلامي يُنتج واقعًا «تتقلب فيها الأهداف الاستراتيجية أثناء العمليات نفسها»[٢]، مما يوجب مراجعة الغاية الاستراتيجية وتحديثها على نحو متكرر، لضمان صلتها وفاعليتها بالواقع.

الخطاب المغلق، والخطاب المفتوح، ومسارات التعلّم، وأثرها في وضع الاستراتيجية الشاملة

تشهد التجربة الأمريكية في أفغانستان والعراق بأنه كلما كان الخطاب بين المستويَين السياسي والعسكري خطابًا مغلقًا، كانت الاستراتيجية المتخذة غير ملائمة لتحديات الساحات المركّبة هناك: «...لماذا انحدرت الأمور إلى هذا السوء في حروب أمريكا في العراق وأفغانستان؟... نحن نمتلك أعظم قوة مقاتلة تجهيزًا في التاريخ، وهي بلا منازع أكثرها كلفة ماديًّا... ومع ذلك، مرارًا وتكرارًا، هُزِمت هذه القوة على يد خصومٍ أقل منها حداثة وتجهيزًا وموارد...

---

[1] Kobi Michael, 2007a. "The Dilemma behind the Classical Dilemma".

[2] Ya'acov Banjo and Giora Segal, *Ma'arachot*, Issue 455, June 2014, p.10 (Hebrew).

بات من غير الممكن إنكار أنّ الجيش الأمريكي أخفق في بلوغ أيٍّ من أهدافه الاستراتيجية في العراق»[1].

وحدها الاستراتيجيات التي نُسجت من خلال شراكة بين الساسة والقادة العسكريين، في ظل خطاب مفتوح، هي التي أفضت إلى نتائج حسنة. فقد مكّن هذا الخطاب المفتوح الطرفين من مساءلة المفاهيم السائدة، وتعميق معارفهم، وتفسير البيئة العملياتية بدقة أكبر، مما مهّد للنظر في الأهداف السياسة وتقويمها، وتوضيح التوجيه السياسي، وصياغة استراتيجية أشمل وأنسب لتحقيق تلك الأهداف.

وقد تناولت أول وأهمّ النقاط السبع التي رصدتها دراسة «راند» بشأن التجربة الأمريكية في أفغانستان والعراق طيلة ثلاثة عشر عامًا هذه المسألة تحديدًا: «الخط الفاصل غير الواضح بين السياسة والاستراتيجية يتطلب من المدنيين والعسكريين الانخراط في حوار تفاعلي متجدد لصياغة استراتيجية ناجحة، غير أنّ ذلك غالبًا لم يحدث... إذ لم يكن ثمة اتساق بين الغايات والوسائل والموارد: فإما أنّ الأهداف السياسية كانت مفرطة الطموح، أو أنّ

[1] Fallows, James, 2015. "The Tragedy of the American Military", *The Atlantic*, January/February 2015.

الوسائل المخصصة لتحقيقها لم تكن مجدية، أو أنّ الموارد الموفرة كانت دون المطلوب»[١].

إنّ الحروب غير المتكافئة في العصر الراهن تتطلّب أنماطًا من التفكير والتخطيط –أو ما يسمى بـ«تصاريف الإدراك» (cognitive designs)[٢]– أكثر شمولية وتركيبًا وتجريدًا. ويؤدي عُسر تحديد الإشكال، وفهم أبعاده المتعددة، إلى صعوبة في صياغة الهدف السياسي وتحديد الإنجاز العسكري الملائم له. ومن الشروط الضرورية للتعامل مع هذا التحدي المركّب: «خطاب مفتوح واسع، يولّد تنافسًا بين الأفكار ووجهات النظر المختلفة ابتغاء دمجها»[٣]. فإذا عجز المشاركون عن صياغة «أنماط إدراكية» ذات صلة، أدت النزعة المحافظة لدى العسكريين، وضعف إدراك القيادة السياسية للواقع، إلى اعتماد أساليب قتال غير ملائمة: «نحن نخوض قتالًا تفقد فيه العلاقة بين الجهد وجدواه معناها...

---

[1] Robinson et al, *Improving Strategic Competence*, 2014, xii-xiii.

[٢] **تصاريف الإدراك**: بُنى معرفية أو أنماط إدراكية تُبنى لتوجيه التفكير، أو تنظيم المعرفة، أو فهم الإشكالات المركّبة، أو دعم اتخاذ القرار. وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمجالات مثل: التخطيط الاستراتيجي، والتفكير التصميمي (Design Thinking)، وعلم النفس الإدراكي، وهندسة المعرفة، والقيادة العسكرية، والفكر العملياتي.

في الأدبيات العسكرية يراد بها غالبًا تصورات ذهنية معرفية تُبنى لفهم المعترك أو البيئة الاستراتيجية، والتعامل معها بأنماط تفكير غير تقليدية. [مويلك].

[3] Dudi (Yehuda) Alon, "Processes of Military Decision Making", September 2013, p.10.

ندخل الحرب دون معرفةٍ بالأهداف، ونقاتل بأسلوب، في حرب منخفضة الكثافة، نتجاوز فيه الخطوط الحمراء بسبب تخطيط غير واقعي، واستعمال مفرط في التحفظ للقوة، وغياب الخبرة، وإشكالات مهنية»[١].

وحين يُضيَّق مجال الخطاب، يُحرَم الساسة من القدرة على الإحاطة بتعقيدات السياق، لأنهم لا يستثمرون الاستفادة الكاملة من رصيد المعرفة العسكرية المتراكمة بشأنه. وعلى الضد من ذلك، فإنّ انكشاف النيات السياسية للقيادة العسكرية يمكّنها من بيان العواقب المترتبة عليها، وبذلك تُتاح للقيادة السياسية فرصة تحليل مدى ملاءمة مقاصدها الاستراتيجية وتعديلها[٢].

وعند الحديث عن «حيز الخطاب»، لا بد من التمييز بين عملية الخطاب المغلق –وهي ما يتسم بنقاشات وتقديم بدائل ضمن عملية منظمة دائمة، أقرب إلى الطقس البروتوكولي– وهذا لا يُنتج إلا تعلمًا بسيطًا أو تكتيكيًّا؛ وبين الخطاب المفتوح المستمر، الذي يتسم ببنية مرنة متغيرة، تُشكّلها السياقات والحاجة الخاصة. فهذا الخطاب المفتوح يُخضع المعرفة السائدة للاختبار عبر أفكار جديدة، ويُنتج بذلك تعلمًا استراتيجيًّا، تشخيصيًّا، أو مُركّبًا. وهذا

---

[1] Amos Harel, *Ha'aretz*, April 2, 2015 (Hebrew).

[2] Allen & Coates. "The Engagement of Military Voice", *Parameters*, 2009, p. 79.

التحدي المعرفي يولّد من تصادم المنطقيات القائمة قدرةً على مزجها في منطق جديد.

ويبدو أنّ هذا النمط من التعلّم لم يحدث في عملية «الجرف الصامد»، فرغم كثرة اجتماعات المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (بلغت ٢٧ اجتماعًا)، فإنّ الانطباع السائد أنّ النقاش كان مغلقًا، يخضع لهيكلية تقليدية في البناء والأدوار: «رغم كثرة الاجتماعات، فإنّ المجلس لم ينجح -فيما يظهر- في إنتاج بصيرة استراتيجية جديدة ونافعة خلال العملية... ولا سبيل إلى ترسيخ التعلّم إلا عبر تقديم منتجات تحفّز عليه، لا مجرد خطط عملياتية مغلقة تُعرض لاختيار إحداها»(١).

لمَ حيّزُ الخطاب المفتوح: المنطق والنظرية في ميزان التجربة

يُتيح الخطاب المفتوح الارتحال إلى عوالم متخيلة، ومن هذه العوالم تنشأ البُنى الإدراكية الجديدة، وهي ضرورة لإعادة النظر في المعارف القائمة بنظرة مغايرة ناقدة. وبلغة فيليب تتلوك، فإنّ هذا هو جوهر التعلّم: حيث يلتقي المنطق السياسي بالمنطق العسكريّ، فيندمجان ليُنتجا معرفة جديدة، تُمكّن من رسم سياسة مبتكرة، أليق بالواقع. وقد أكدت دراسة راند على أهمية الحوار التفاعلي

(1) Yotam Hachohen, "From Decisions Making to Learning – Thoughts following Druker-Amidror Debate", *Dualog Blog*, August 19, 2014 (Hebrew).

–الذي نُسميه هنا «الخطاب المفتوح»– بين المستويين السياسي والعسكري في سياق التعلّم الاستراتيجي: «الآلية المعتمدة حاليًّا لا تُنتج استراتيجياتٍ ناجعة بانتظام... فصانعو السياسات المدنيون يحتاجون إلى حوار نشط مع الجيش وسائر مصادر المعلومات لتحصيل فهمٍ أدق للموقف، وصياغة أهداف سياسية واقعية... وتعترض سبيل رسم الاستراتيجية عقبة أخرى، هي غياب آلية مدنية–عسكرية مشتركة ومترابطة، تُعنى بتمحيص الفرضيات، والمخاطر، والنتائج المتوقعة، والتبعات غير المباشرة... وغياب هذه الآلية حال دون التكيّف السريع للاستراتيجية وفقًا لتطور الأحداث والفهم»[١].

أما الفكر العسكري، فهو مُنصَبٌّ بطبعه على التهديدات، إذ كما قيل: «من دون تهديد ما، حقيقيًّا كان أو متوهمًا، لا تقوم للجيوش قائمة، ولا تجد لنفسها محلًّا من الفعل أو الوجود»[٢]، فإذا لم يكن الساسة على بينةٍ من هذه الخصيصة، يُعدّ التهديد الأمني –عادة– أشدّ خطرًا وأوضح حضورًا من سائر التهديدات الديموغرافية، أو الاجتماعية، أو السياسية[٣]، وبذلك يُمنَح الفكرُ

---

(1) Robinson et al, *Improving Strategic Competence*, 2014, xiii.

(2) Dov Tamari, *Knowledge as a Tool for Examining Statesman-Soldiers Relations in Israel, introduced in Kinneret Conference of the Israeli Association of Civil-Military Researchers*, December 2011, p.1 (Hebrew).

(3) Kobi Michael, 2009. "Who Really Dictates What an Existential Threat Is?"

العسكري والخياراتُ العسكرية أولويةً مطلقة قد ترقى إلى منزلة القداسة التي لا تُمس[١].

ولدرء ذلك، ينبغي التعامل مع البيئتين –السياسية والعسكرية– بوصفهما كيانًا واحدًا، ما يوجب اشتغال المستويين معًا في تفكير نقدي مشترك.

وقد عانى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، إبان عملية «الجرف الصامد»، من عجز عن بلورة رؤًى استراتيجية مبتكرة، ويُعزى ذلك إلى غياب هذا النوع من التفكير. بل إنّ هذه الظاهرة ليست سوى تكرار لنمط النقاشات الذي ساد في الحكومات الإسرائيلية منذ حرب «يوم الغفران»، كما وصفه **غيورا إيلاند** (Giora Eiland)، رئيس شعبة التخطيط في الأركان العامة سابقًا، ورئيس مجلس الأمن القومي لاحقًا، بعد أن شهد مجالسها[٢].

وقد أشار إيلاند إلى أنّ «اتّكال الوزراء على ما ينتقيه وزير الدفاع ورئيس الأركان من معلومات لعرضها في الاجتماعات الرسمية يخلق حالة خطرة من التفكير الجماعي، والرضا المفرط عن المفاهيم القائمة». وغالب أوقات تلك الجلسات كان يُستهلك في عرض ملخصات استخبارية وتحديثات عملياتية،

---

(1) Dov Tamari, *Knowledge as a Tool for Examining Statesman-Soldiers Relations in Israel*, December 2011, p.1 (Hebrew).
(2) Giora Eiland, “Things Seen from There”, *Yediot Acharonot*, September 22, 2014 (Hebrew).

بينما «لا يُخصص ما يكفي من الزمن لمناقشة: ماذا ينبغي فعله؟»[١]، بل إنّ «الاستغراق في تفصيل الواقع يفضي في المستويات الاستراتيجية إلى نقاش سطحي». وهذا تحديدًا هو النمط الذي سبق وصفه بالخطاب المغلق الطقوسي.

أما فتح باب الخطاب، فـ«يستوجب، في طبيعته، كشفَ المجلس الوزاري على أشخاص وهيئات يُخالفون وجهة نظر المؤسسات الأمنية، وينطلقون من رؤًى مغايرة»[٢].

ويمكن أن نجد منطقًا شبيهًا بمنطق «حيّز الخطاب المفتوح» في نموذج «الشراكة الموجّهة»، الذي طورته **ربكا شيف** (Rebecca Schiff)، وقدّم فيه الجنرال **بتريوس** (Petreus) مثالًا يُحتذى، إذ – بخلاف وزير الدفاع **رامسفيلد** (Rumsfeld)، الذي عدّته مثالًا سيئًا، آثر الإصغاء إلى خبراء من تخصصات شتى، ذوي آراء متباينة، فخلق بذلك جدالًا حيويًّا وعميقًا شمل جميع جوانب التمرد في العراق[٣]. وهذا النموذج في جوهره صياغةٌ منهجية لإنتاج معرفة ذات صلة، وإرساء نمط جديد لاتخاذ القرار، يعتمد على هيكلي أكثر مرونة بين

---

(1) Ibid.

(2) Amos Harel, *Ha'aretz*, April 2, 2015 (Hebrew).

(3) Schiff, L. Rebecca, 2012. "Concordance Theory, Targeted Partnership, and Counterinsurgency Strategy", *Armed Forces & Society: An Interdisciplinary Journal*, Vol. 38(2), pp. 318-339. [xlii] Bland, Douglas. L., 1999. "A Unified Theory Of Civil-Military Relations", *Armed Forces & Society*, Fall 1999, Vol. 26(1), pp. 7-25.

المستويات الهرمية، ويقيم بينها حوارًا نوعيًّا مفتوحًا، يمكّن من بلورة استراتيجية شاملة تُناسب مجابهة تهديد الإرهاب الإسلامي.

فالخطاب المغلق يخنق النقاش الفكري اللازم لمجابهة التحديات المركّبة كالإرهاب الإسلامي، أما الخطاب المفتوح بين الساسة والقادة، فيُعد جسرًا يربط التوجيه السياسي المجرد بالفعل العسكري الميداني.

عوائق الخطاب المفتوح والتعلّم المركّب، وشروط إنشاء حيّز للخطاب الملائم

إنّ التحدي القائم بين المستويين الهرميَّين، السياسي والعسكري، يكمن في مزاوجة منطق السياسة بمنطق القتال، فحيثُ يَغيب هذا الامتزاج عن الخطاب بين الطرفين، يظهر الضعف في الرؤية الاستراتيجية، ويقع التباين بين المساعي السياسية والمجهودات العسكرية. وغالبًا ما يسود الميل إلى استدامة الاستقرار الظاهري، والتمسك بالمألوف والمجرَّب. أما الخطاب النوعي بين هذين المستويين يجب أن يوظّف الفوارق بينهما، ويستثمر التوتر القائم بين الذهنية السياسية والعقلية العسكرية لصالح بناء استراتيجية راسخة. غير أنّ ثمة توترات بنيوية كامنة ومتأصلة تعيق قيام هذا الخطاب، في إسرائيل وسائر الديمقراطيات على السواء، ويمكن تقسيم هذه العوائق إلى أربع فئات كبرى: جوهرية، وبنيوية، وإجرائية، وثقافية.

أما **العوائق الجوهرية**: فتتصل بكفاءات القيادة السياسية، والقيود والمسارات المحدودة التي يتحرك فيها الساسة، ولا سيما صعوبة صياغة الأهداف السياسية، وضرورة نيلها شرعيةً داخلية وخارجية.

وأما **العوائق البنيوية** فهي ما يتعلق بهيكلية التنظيم ووظائفه لدى الحكومات والجيوش وسائر الهيئات المهنية التي تتكل عليها الحكومة.

وأما **العوائق الإجرائية** فتتصل بكيفية انعقاد اللقاء بين المستويَين، وخصائص ذلك اللقاء أو الخطاب، وأثره في التعلّم.

وأما **العوائق الثقافية** تُشير إلى أثر الثقافة التنظيمية والسياسية في تفاعل المستويَين.

لذا، فإنّ الخطاب المفتوح، القادر على إفساح المجال للتعلّم المركّب، والذي يتسم بثقافة ذهنية منفتحة، قائمة على الشك، والفضول، والمباحثة، لا ينبغي عدّه أمرًا مضمونًا أو متوقّعًا بطبيعته. فالخطاب النوعي المفتوح بين المستويَين، لا بد له من بيئة ثقافية مشبعة بالثقة المتبادلة بين الطرفين.

ويُعد مفهوم «المسؤولية المشتركة» شرطًا آخر لهذا الخطاب بين المستويَين، ممارسةً ومبدأً، على أن يستند إلى شرعية شعبية. فحين يغيب هذا المفهوم، تنفصل المسؤولية عن الصلاحية، وفي حال الإخفاق، أو حتى النجاح النسبي فقط، كما حصل في نظر بعض الرأي العام ووسائل الإعلام والساسة أثناء

عملية «الجرف الصامد»؛ إذ قد يجد القادة العسكريون أنفسهم عرضة للنقد والمساءلة والاستجواب. وقد يدفعهم هذا الخوف من انعدام الدعم السياسي في مواجهة لجان التحقيق التي تنعقد في «اليوم التالي»، إلى أن يُقدّموا للقادة السياسيين خيارات تتماشى، بحسب تقديرهم، مع أجنداتهم فقط، دون أن يصارحوهم بمروحة الخيارات الكاملة. وهذا ما يحول دون اطّلاع الجيش على مقاصد السياسيين الحقيقية، كما يمنعه من تحديها نظرًا لقراءته هو للواقع الميداني.

ضمان مواءمة العملية العسكرية للهدف السياسي و«الشراكة الموجهة»

إنّ كيفية صوغ رجل الدولة لتوجيهاته إلى القائد العسكري تؤثر مباشرة في قدرة هذا القائد على بلورة عملية عسكرية تتناسب والهدف السياسي. ومن ثَم: «ينبغي للجيش أن يُصرّ على معرفة الأهداف السياسية، وما الافتراضات التي تستند إليها تلك الأهداف، وما الوسائل التي ستُسخّر لتحقيقها، ثم يُصرّ على تسلّمها. ويجب على القيادة السياسية للبلاد، كما على الرأي العام، أن يُدركا أنّ تعريف النصر وتعبئة الموارد الكفيلة بتحقيقه هو من صميم

مسؤوليتهما، لا مسؤولية الجيش، وأنّ مسؤولية الجيش هي تحقيق النصر في ميدان القتال[١].

إذا اعتبرنا مدى التوافق بين الفعل العسكري والغاية السياسية متغيرًا تابعًا لخصائص التوجيه السياسي وطبيعة الخطاب بين المستويين (باعتبارهما متغيرين مستقلين)، فإننا نخلص إلى أنّ أسمى درجات التوافق تتحقّق حين يكون التوجيه السياسي جليًّا بيّنًا، ويكون مجال الخطاب بين المستويين مفتوحًا، بما يُفسح المجال لنمط من التعلّم النوعي التشخيصي والاستراتيجي. وأما حين يكون التوجيه غامضًا مشوشًا، ويكون الخطاب مغلقًا ضيق الأفق، مقتصرًا على تعلّم سطحي بسيط تكتيكي، فإنّ الفجوة بين الفعل العسكري والغاية السياسية تتسع، ويغيب التناسق المنشود. وفي حالتي التوسّط بين الطرفين –أي حين يكون التوجيه غامضًا والخطاب مفتوحًا، أو التوجيه واضحًا والخطاب مغلقًا– فإنّ التوافق سيكون جزئيًّا، ناقصًا لا يرقى إلى مرتبة الاتساق الكامل.

الخلاصة والنتائج

لقد أفضى تفشي الإرهاب المنسوب إلى الإسلام في أرجاء المشرق إلى نشوء تحد بالغ التعقيد أمام الديمقراطيات الغربية الساعية إلى مقاومته. فهو تحد ذو

[1] Jeffrey, F.James, 2015a. "Actually, Our Military Keeps Winning", *Washington Institute* – TWI Expert Opinion, January 8, 2015.

جوانب شتى، لا يُجدي في مواجهته التصدي العسكري وحده. ومع استطالة أمد الصراع، اتّسعت الهوّة بين العمل العسكري والغاية السياسية، ومردُّ ذلك إلى عجز القيادة السياسية عن تحديد غايتها بوضوح، كما عجزت المؤسسة العسكرية عن ضبط معايير الإنجاز العسكري اللازم لبلوغ تلك الغاية. وقد أفضى هذا إلى تراخٍ في سلطة السياسة على آلة الحرب، وأنتج أزمة توقّعات.

وإنّ تصميم عمليات عسكرية قادرة على تحقيق الأهداف السياسية لا يتأتّى إلا بتعلّمٍ تشخيصي واستراتيجي، مشروطٍ بانفتاح الخطاب بين المستويين السياسي والعسكري. وقد عرض هذا المقال مفاهيم الخطاب المفتوح والمغلق، وبيَّن السمات اللازمة لقيام خطاب مفتوح، وشرح الصلة الوثيقة بين التعلّم الاستراتيجي والخطاب المنفتح.

وباستقراء التجربتين: الأمريكية في أفغانستان والعراق، والإسرائيلية، ولا سيما فيما بدا من أداء عملية «الجرف الصامد»، يمكن القول أنّ الاستراتيجية التي أفضت إلى نتائج جيدة لم تتحقق إلا حيث وُجدت شراكة حقيقية بين المستويين الهرَميَّين السياسي والعسكري، وتحمل مشترك للمسؤولية، وانفتاح في الخطاب بين الطرفين.

لقد أفضى هذا الانفتاح في الخطاب والشراكة إلى مراجعة الفهوم السائدة، وترسيخ المعرفة، وتحسين قراءة الواقع الميداني، الأمر الذي قوّى القدرة على صياغة أهداف سياسية واضحة، ووضع توجيه سياسي رشيد، وبناء استراتيجية

شاملة وذات صلة، تزاوج مزاوجة صحيحة بين المنطق السياسي المجرد وصَنعة الحرب العملية.